قطر- رؤية اقتصادية
٢٠١٦

المحتويات

خلفية	2
المستجدات الأخيرة	3
آفاق الاقتصاد الكلّي	5
السكان والقوة العاملة	7
المشاريع	9
النفط والغاز	11
المؤشرات الرئيسية	13
مطبوعات مجموعة QNB	14
الشبكة الدولية لمجموعة QNB	15

الفريق الاقتصادي
economics@qnb.com

زياد داود
رئيس قسم الاقتصاد بالإنابة
+974 4453 4642
ziad.daoud@qnb.com

روري فايف
اقتصادي أول
+974 4453 4643
rory.fyfe@qnb.com

علي جعفري
اقتصادي
+974 4453 4423
ali.jaffery@qnb.com

الإغلاق التحريري: 31 أغسطس 2016

ملخص تنفيذي

المستجدات الأخيرة

- **نما الاقتصاد القطري بنسبة 3.6% في عام 2015** مدفوعاً بالإنفاق الاستثماري الكبير في القطاع غير النفطي الذي نما بنسبة 8.2%، فيما تراجع انتاج النفط والغاز قليلاً (-0.5%)
- **شهد التضخم في مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية هبوطاً واسع النطاق إلى 1.6% في 2015** مع اعتدال كل من التضخم المحلي والأجنبي
- **تقلّص فائض الحساب الجاري إلى 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015**، وذلك من 24.0% في 2014 بسبب انخفاض عائدات الصادرات نتيجة تدني أسعار النفط
- **حقق الميزان المالي فائضاً** قدره 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 بالرغم من انخفاض أسعار النفط

توقعات الاقتصاد الكلي

- **يُتوقع تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 3.2% في 2016 إلى 3.8% في عام 2017 وإلى 4.1% في عام 2018** مع التوسع في الإنفاق الاستثماري وبدء انتاج الغاز في مشروع برزان
- **من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى 3.2% في 2016 ثم إلى 3.4% في كل من عامي 2017 و2018** متماشياً مع ارتفاع التضخم العالمي وأسعار المواد الغذائية والطاقة
- **من المتوقع أن يتقلّص فائض الحساب الجاري إلى نسبة 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، قبل أن يرتفع إلى 6.6% في عام 2017 وإلى 6.0% في عام 2018** بشكل يعكس الزيادة المقدّرة في أسعار النفط وعائدات الصادرات
- **من شأن انخفاض عائدات النفط والغاز واستمرار الإنفاق الرأسمالي من قبل الحكومة أن يؤديا إلى حدوث عجز مالي بنسبة 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016**، لكن يُتوقع أن يعود الميزان المالي تدريجياً إلى التوازن بحلول عام 2018

خلفية

نصيب الفرد من ثروة النفط والغاز في قطر هو الأعلى في العالم

تملك دولة قطر ثروة ضخمة من النفط والغاز خاصة بالقياس إلى صغر تعداد سكانها. فهي تملك ثالث أكبر احتياطي من الغاز في العالم بعد كل من إيران وروسيا، ويقدّر بـ866 تريليون قدم مكعب. ولدى قطر أيضاً احتياطيات كبيرة من النفط الخام والمكثفات تبلغ 1.5% من إجمالي الاحتياطات العالمية المؤكدة. وبلغ إجمالي احتياطيات قطر المؤكدة من الغاز والنفط الخام والمكثفات 187 مليار برميل نفط مكافئ في عام 2015. وهذا بدوره يعادل 76.9 ألف برميل نفط مكافئ من احتياطيات النفط والغاز لكل فرد، ويعتبر هذا المعدل الأعلى في العالم بفارق كبير وبحسب معدلات الاستخراج الحالية، ستدوم احتياطيات دولة قطر المؤكدة من الغاز لمدة 135 سنة أخرى واحتياطيات النفط لمدة 40 سنة.

نصيب الفرد من احتياطيات النفط والغاز (2015)

(ألف برميل نفط مكافئ)

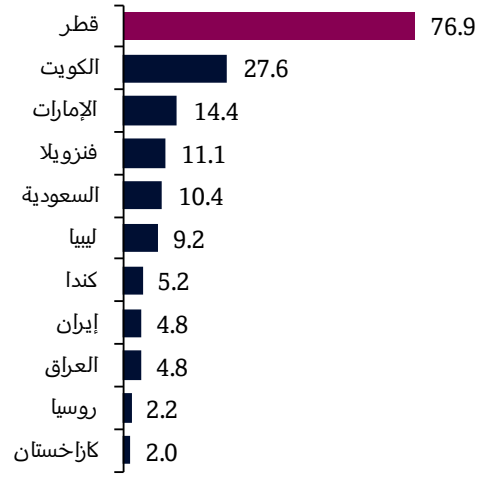

المصادر: بي بي (بريتيش بتروليوم سابقاً) وصندوق النقد الدولي وقسم الاقتصاد في QNB

تطوير احتياطيات قطر الضخمة من الغاز الطبيعي كان وراء ارتفاع دخل الفرد حتى عام 2011

استثمرت دولة قطر بكثافة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال منذ بداية تسعينيات القرن الماضي. وقد شهد هذا القطاع مرحلة من النمو السريع، خصوصاً في النصف الثاني من العقد الأول لهذا القرن. وكان لقطر دور ريادي في تكنولوجيا انتاج الغاز الطبيعي المسال، ولذلك فهي تعد أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم (31.4% من حصة السوق في 2015). كما أن قطر هي ثاني أكبر مُصدر للغاز في العالم بعد روسيا بعد إضافة صادرات خطوط الأنابيب. وقد مكن تطوير القطاع النفطي دولة قطر من أن تصبح أغنى دولة في العالم، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 117 ألف دولار أمريكي بتعادل القوة الشرائية في عام 2015. لكن مرحلة النمو السريع في قطاع النفط والغاز بلغت نهايتها في 2011 حيث قررت السلطات تعليق تطوير الغاز في حقل الشمال. ومنذ ذلك الحين، دخلت قطر مرحلة جديدة من النمو المدفوع بالتطوير في القطاع غير النفطي وخلق اقتصاد أكثر تنوعاً.

انتاج النفط والغاز ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

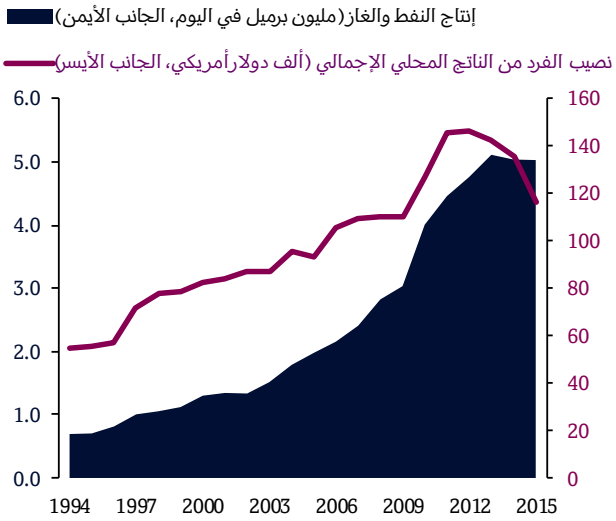

المصادر: بي بي ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء وقسم الاقتصاد في QNB

يتم استثمار عائدات النفط والغاز في مشاريع البنية التحتية الرئيسية، وهو ما يساعد في عملية التنويع الاقتصادي

تهدف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى تحويل البلاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وتحقيقاً لهذه الغاية، استخدمت قطر فوائض النفط والغاز الكبيرة لتنفيذ برنامج ضخم للاستثمار في البنية التحتية. ويجتذب الإنفاق الاستثماري على المشاريع الذي يهدف للتطوير بعيد المدى للبلاد إلى جانب الاستعداد لاستضافة كأس العالم 2022 أعداداً كبيرة من العاملين الأجانب. ويوفر الإنفاق الاستثماري مقروناً بالنمو السكاني دفعة قوية للطلب المحلي، مما يؤدى إلى نمو سريع في القطاع غير النفطي وتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط والغاز وبعد عام 2022، يتوقع لقطر أن تدخل مرحلة جديدة من تنمية رأس المال البشري تقوم على اجتذاب وتطوير المهارات والمحافظة عليها. وتماشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030، تهدف قطر للتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

استراتيجية قطر للتنويع الاقتصادي

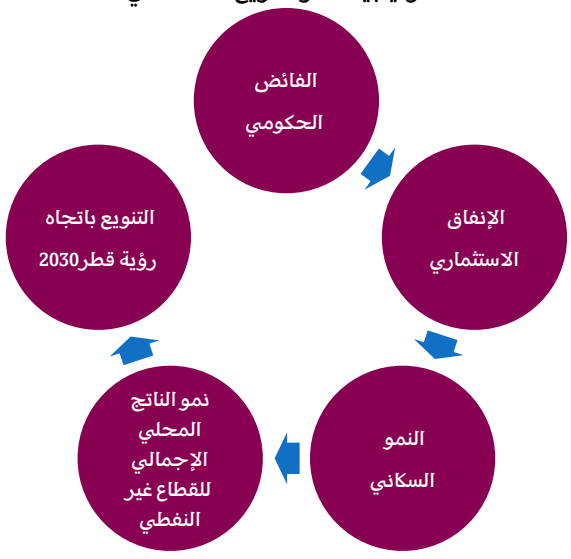

المصدر: قسم الاقتصاد في QNB

المستجدات الأخيرة (2015-2016)

استمر تقلب أسعار النفط لكنها ارتفعت من المستويات القياسية المتدنية التي سُجلت في مطلع 2016

تراجعت أسعار النفط بشكل حاد في عام 2015 ووصل متوسط سعر البرميل 53.6 دولار أمريكي مقارنة بمتوسط 99.5 دولار أمريكي في عام 2014. ويعود ذلك التراجع بشكل رئيسي إلى المعروض الإضافي الكبير من الولايات المتحدة في بداية 2015 ومن أوبك طوال العام. وتجاوز حجم المعروض الجديد النمو في الطلب، الذي ارتفع إلى أعلى مستوياته في خمس سنوات. ونتيجة لذلك، كانت هناك زيادة في المعروض في سوق النفط بلغت نحو 1.7 مليون برميل في اليوم في عام 2015. واستمر تراجع أسعار النفط في بداية عام 2016 ووصل سعر البرميل إلى 28 دولار أمريكي بفعل المخاوف من تباطؤ النمو العالمي ومخاطر تخفيض قيمة العملة في الصين. لكن أسعار النفط ارتفعت من تلك المستويات المتدنية وظلت تتراوح بين 45 و50 دولار أمريكي للبرميل منذ منتصف مايو. ويعود ارتفاع أسعار النفط الخام منذ بداية 2016 في الأساس إلى الطلب القوي على النفط المدعوم بتيسير السياسات النقدية عالمياً. وقد عوضت هذه التطورات عن انخفاض الأسعار الناتج عن الزيادة في المعروض، والتي جاءت في الأساس من الإنتاج الإضافي الإيراني، حيث زادت إيران إنتاجها بواقع 0.7 مليون برميل في اليوم منذ رفع العقوبات.

رغم تراجع أسعار النفط، استمر الاقتصاد في النمو مدفوعاً بالقطاع غير النفطي

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر بنسبة 3.6% في عام 2015. ولا يزال القطاع غير النفطي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو حيث أنه شكل 61.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وتوسع هذا القطاع بنسبة 8.2%، مدفوعاً ببرنامج الإنفاق الاستثماري الضخم. ولا يزال قطاع البناء هو المستفيد المباشر الرئيسي من هذا البرنامج، حيث أنه أسهم بواقع 2.4 نقطة مئوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وقد أدى تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة إلى تعزيز الطلب على الخدمات مثل التمويل والتأمين والعقارات، والتجارة والمطاعم والفنادق، والخدمات الحكومية. وكان قطاع الخدمات هو الأكثر اسهاماً في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حيث يقدر أنه أضاف 5.0 نقطة مئوية. وفي غضون ذلك، انخفض انتاج النفط والغاز قليلاً بنسبة 0.5% في عام 2015 بسبب التراجع في انتاج النفط. وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 1.1% في الربع الأول من عام 2016 على خلفية تراجع نمو القطاعين النفطي وغير النفطي.

انخفض التضخم في مؤشر أسعار المستهلك على نطاق واسع في عام 2015 لكنه ارتفع في 2016 حتى الآن

انخفض معدل التضخم من 3.4% في عام 2014 إلى 1.6% في عام 2015. وحدث ذلك الانخفاض في 2015 جزئياً بسبب تراجع التضخم العالمي وأسعار النفط وأسعار المواد الغذائية العالمية. وتراجعت الضغوط التضخمية المحلية أيضاً بفعل زيادة طاقة العرض في الاقتصاد، مما ساعد على استيعاب الزيادة في الطلب الناتجة عن تزايد عدد السكان. وقد ارتفع التضخم إلى 2.8% على أساس سنوي خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2016. ويعكس هذا الارتفاع الزيادة في تكاليف الأنشطة الترفيهية والثقافية (7.8%) والتعليم (7.1%) والسكن والخدمات (5.2%).

سعر خام برنت

(دولار أمريكي للبرميل)

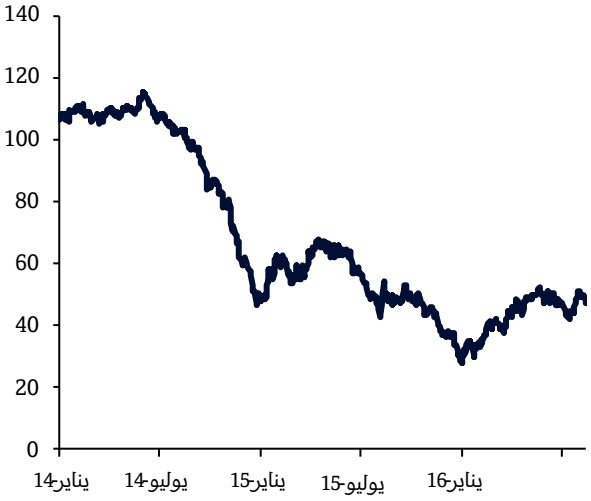

المصادر: بلومبيرغ وقسم الاقتصاد في QNB

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(%، على أساس سنوي)

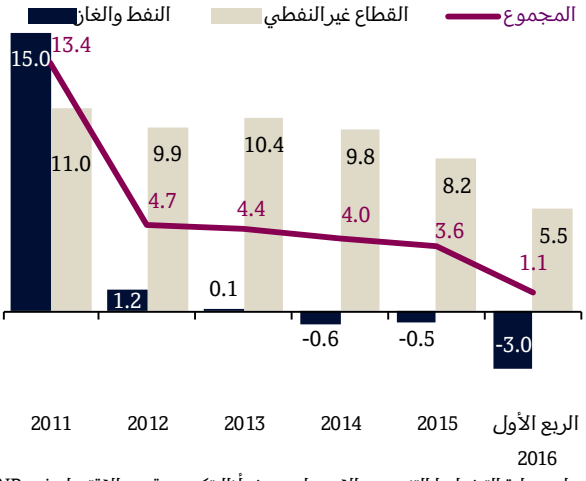

المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وهيفرأناليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

التضخم في مؤشر أسعار المستهلك

(%، على أساس سنوي)

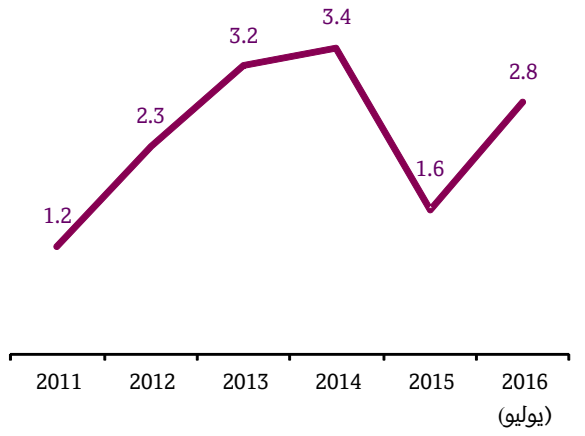

المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وهيفرأناليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

تقلص فائض الحساب الجاري بسبب تراجع أسعار النفط وانخفاض انتاج النفط والغاز

تراجع فائض الحساب الجاري من 24.0% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014 إلى 8.4% في 2015. ويعكس هذا التدهور التراجع في أسعار النفط وانخفاض انتاج النفط والغاز ونتيجة لذلك، تراجعت عائدات الصادرات من 68.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 56.1% في عام 2015. من ناحية أخرى، استمر نمو الطلب على الواردات بفضل الإنفاق الاستثماري والنمو السكاني، حيث ارتفع من 31.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 36.0% في عام 2015. وسجل الميزان الكلي للمدفوعات عجزاً بلغ 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. ونتيجة لذلك تراجعت الاحتياطيات الدولية من 43.0 مليار دولار إلى 40.1 مليار دولار في نهاية 2015، وهي كافية لتغطية 7.5 أشهر من الواردات المتوقعة وذلك أعلى من المستوى الموصى به الذي يبلغ ثلاثة أشهر للأنظمة التي تعتمد سعر الصرف الثابت. وفي الربع الأول من عام 2016، سجل الحساب الجاري عجزاً بلغ 6.3%، مما يعكس تراجع أسعار النفط وانخفاض الإنتاج. وسجل الحساب الرأسمالي والمالي فائضاً بلغ 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يمثل التدفقات الرأسمالية الواردة لتمويل عجز الحساب الجاري.

كان قطاع التجارة مساهماً إيجابياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2015

تراجعت الصادرات والواردات من حيث الحجم بواقع 1.4% و9.2% على التوالي في عام 2015. ويعكس الانخفاض في الصادرات ضعف إنتاج النفط الخام بينما يعكس تراجع الواردات انحسار الطلب من جانب المستهلكين والشركات والحكومة نتيجة لضعف أسعار النفط. لكن ونظراً لأن الواردات انخفضت بأكثر من الصادرات من حيث الحجم، كانت النتيجة اسهام ايجابي لصافي التجارة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2015، حيث نما صافي الصادرات بنسبة 4.5% في عام 2015. وتشكل الصادرات الهيدروكربونية أكثر من 80% من صادرات السلع، والوجهات الرئيسية للصادرات القطرية هي اليابان وكوريا والصين والإمارات العربية المتحدة. وتشكل الآلات ومعدات النقل أكبر فئة واردات لقطر، إذ تمثل ما يقرب من 50% من واردات السلع. وتعد الصين والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة وألمانيا المصادر الرئيسية لواردات دولة قطر.

سجل ميزان الموازنة فائضاً طفيفاً في 2015، على الرغم من انخفاض أسعار النفط

تراجع فائض الموازنة الحكومية من 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 1.2% في عام 2015. وحدث هذا التراجع بسبب انخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى تقليص إيرادات الحكومة. وفي نفس الوقت، زاد الإنفاق بنسبة 1.6% بالقيمة الاسمية حيث واصلت الحكومة برنامجها الاستثماري على الرغم من تراجع أسعار النفط. ويعتبر الدين العام معتدلاً حسب المعايير الدولية، إذ بلغت نسبته 40.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وقد سمح ذلك للحكومة بالاقتراض من الأسواق الدولية، حيث تمكنت قطر من الحصول على قرض بقيمة 5 مليار دولار أمريكي في يناير 2016، وأصدرت سندات بقيمة 9.0 مليار دولار أمريكي في مايو 2016. وكان ذلك أكبر إصدار للسندات في تاريخ دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعتزم الحكومة استخدام هذه الأموال لتمويل العجز في المستقبل. وخلال الربع الأول من عام 2016، شهدت موازنة الحكومة عجزاً بنسبة 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي لكن ذلك كان بسبب تأثير عوامل موسمية على الإنفاق والإيرادات.

ميزان المدفوعات

(% من الناتج المحلي الإجمالي وأشهر تغطية الواردات)

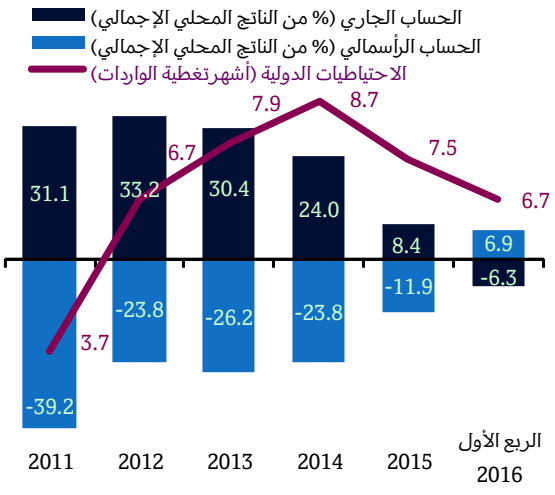

المصادر: مصرف قطر المركزي وهيفرأناليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

نمو صافي الصادرات

(أحجام، %، على أساس سنوي)

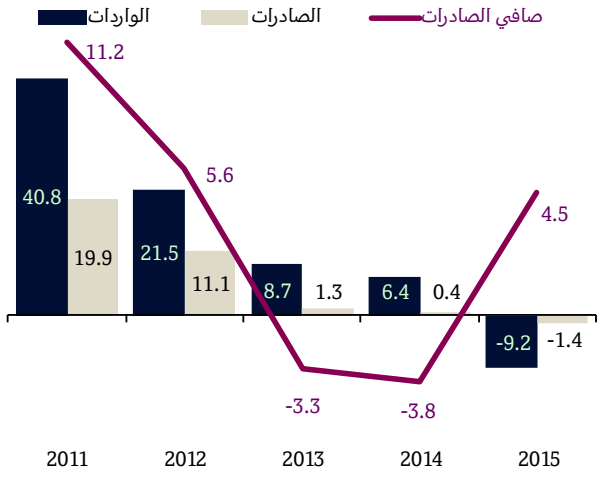

المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وهيفرأناليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

الميزان المالي

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

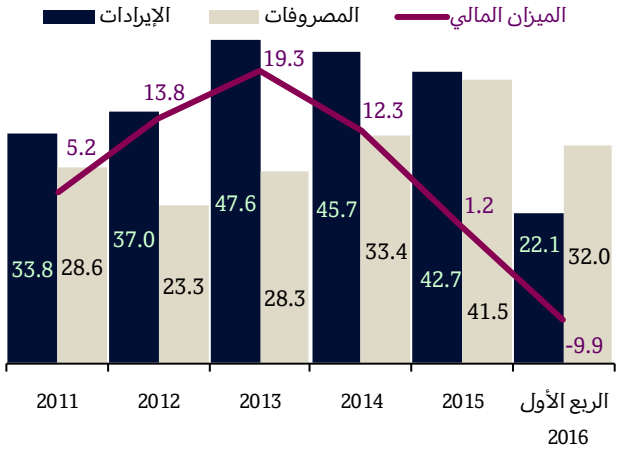

المصادر: مصرف قطر المركزي وهيفرأناليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

آفاق الاقتصاد الكلي (2016 – 2018)

من المتوقع أن تتعافى أسعار النفط في 2017

من المتوقع أن تواصل أسعار النفط تعافيها في ظل تقلص فائض المعروض. وسيعود هذا الانخفاض في فائض المعروض في الأساس إلى ارتفاع الطلب، فضلا عن عمليات تخفيض المعروض من الولايات المتحدة والمنتجين غير الأعضاء في أوبك والتي يُتوقع أن تعوض جزئيا عن نمو المعروض من إيران والمنتجين الآخرين في منظمة أوبك في عام 2016. ونتيجة لذلك فإننا نتوقع أن ينخفض فائض المعروض من 1.7 مليون برميل في اليوم في عام 2015 إلى 0.4 مليون برميل في اليوم في عام 2016، مما يقود إلى توقعات للسعر تبلغ 44.7 دولار للبرميل في عام 2016. وفي عام 2017، سينتهي فائض المعروض بالكامل بسبب النمو القوي في الطلب الذي سيتجاوز ارتفاع نمو المعروض من جميع المنتجين الرئيسيين. وينبغي لانتهاء عملية إعادة التوازن أن يدعم ارتفاع أسعار النفط، التي نتوقع أن تبلغ متوسط 55.0 دولار للبرميل في عام 2017. وفي المدى المتوسط، سيتم تحديد أسعار النفط بحسب تكلفة منتجي الهامش، أي منتجي النفط الصخري الأمريكية في هذه الحالة، وهذه التكلفة مقدرة حالياً بحوالي 60 دولار للبرميل. وبالتالي، فإننا نتوقع أن تقترب أسعار النفط بشكل تدريجي لهذا المستوى، مما سيؤدي إلى متوسط أسعار النفط بواقع 57.9 دولار للبرميل في عام 2018.

تجاوزت قطر عاصفة انخفاض أسعار النفط ولديها احتياطيات مالية وفيرة لمواصلة برنامجها الاستثماري

نتوقع أن تواصل قطر تنفيذ برنامج الإنفاق الاستثماري الخاص بها على الرغم من انخفاض أسعار النفط وذلك لسببين رئيسيين. أولاً، يتوقع أن يبلغ سعر التعادل للنفط بدولة قطر 52.8 دولار للبرميل في عام 2016، وهو من بين أدنى المستويات ضمن مصدري النفط والغاز. وثانياً، تتمتع قطر بمستويات معتدلة من الدين العام تبلغ 40.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يتيح لها إصدار أدوات الدين بسهولة في الأسواق المحلية والدولية. وأعلنت الحكومة عزمها تمويل العجز عن طريق إصدار الديون وعدم الاعتماد على الاحتياطيات المتراكمة. ومع ذلك، فإن احتياطيات قطر أيضاً تعتبر ضماناً قيماً وتدعم الأسس المتينة لاقتصادها الكلي. وخلال الفترة من 2005 إلى 2014، بلغت الفوائض المتراكمة في الحساب الجاري لدولة قطر 315.6 مليار دولار أمريكي أو 191.7% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتم الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات جزئياً في مصرف قطر المركزي ويُستثمر جزء منها من قبل خلال جهاز قطر للاستثمار.

من المتوقع أن يتسارع النمو ابتداءً من 2017، مدفوعاً بالإنفاق الاستثماري الكبير وانتاج الغاز من حقل برزان

يُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.2% في عام 2016، وبنسبة 3.8% في 2017، وبنسبة 4.1% في 2018. ومن المنتظر أن يظل القطاع غير النفطي هو محرك النمو في الاقتصاد، مدعوماً بالإنفاق الاستثماري القوي الذي يُتوقع أن يبلغ ذروته مع نهاية العقد الحالي. علاوة على ذلك، من المنتظر أن يستفيد قطاع الخدمات من النمو السكاني الذي سيواكب هذه الذروة والذي يُتوقع أن يبلغ 7.0% في المتوسط خلال الثلاث سنوات القادمة. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاع غير النفطي 6.5% في 2016 قبل الارتفاع إلى 6.9% في عام 2017 وإلى 7.0% في عام 2018 في ظل ارتفاع الإنفاق الاستثماري. في ذات الوقت، من المتوقع أن يظل إنتاج النفط والغاز مستقراً في 2016 حيث سيتم التعويض عن تراجع انتاج النفط ببداية انتاج الغاز من مشروع برزان (مشروع بقيمة 10.3 مليار دولار لتوفير الغاز من أجل استيعاب الطلب المحلي المتزايد). ومن شأن الإنتاج الإضافي من الغاز والمكثفات من حقل برزان أن يرفع النمو في القطاع النفطي إلى 0.7% في 2017 و1.0% في 2018 بالرغم من التراجع في إنتاج النفط الخام.

سعر خام برنت

(دولار أمريكي للبرميل)

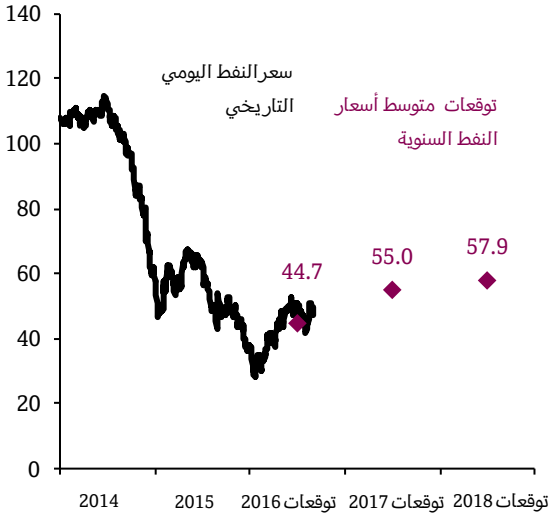

المصادر: بلومبرغ وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

سعر التعادل النفطي

(دولار أمريكي للبرميل)

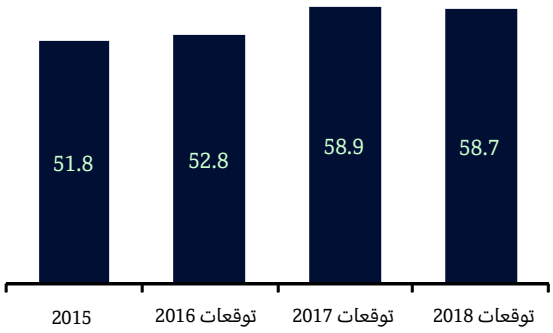

المصادر: هيفر أناليتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(% تغيير على أساس سنوي)

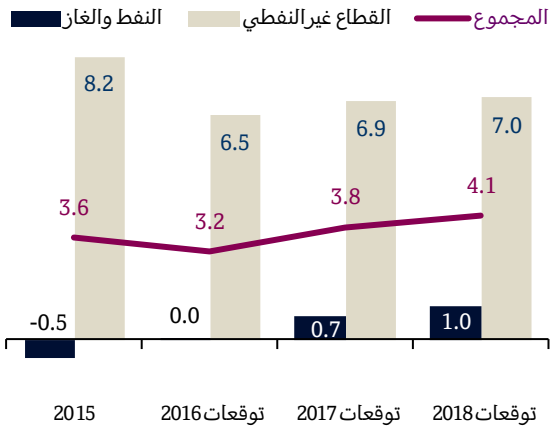

المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وهيفر أناليتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

من المتوقع أن يرتفع التضخم بسبب عوامل عالمية ومحلية

من المتوقع أن يرتفع التضخم إلى 3.2% في 2016 ثم إلى 3.4% في كل من عامي 2017 و2018. ويتأثر التضخم في قطر بعاملين رئيسيين. أولاً، المستجدات التي تطرأ على التضخم العالمي نظراً لأن حصة كبيرة من سلة المستهلك القطرية مستوردة من الخارج. أما العامل الثاني فهو معدل الهجرة نحو قطر والذي يمثل الطلب الإضافي على السلع والخدمات. ويشير كل من هذين العاملين إلى ارتفاع التضخم، لكن بشكل محدود، في قطر على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم العالمي مع ارتفاع أسعار النفط والغذاء وتيسير السياسات النقدية من قبل البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يتسبب النمو السكاني القوي في قطر في رفع تضخم الموارد المحلية حيث يؤدي الطلب الإضافي إلى ضغوط تصاعدية على الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، ستفرض الحكومة ضريبة القيمة المضافة في عام 2018، والتي ينبغي لها أن تساعد في الحفاظ على الضغوط التضخمية.

تضخم مؤشر أسعار المستهلك

(% تغيير سنوي)

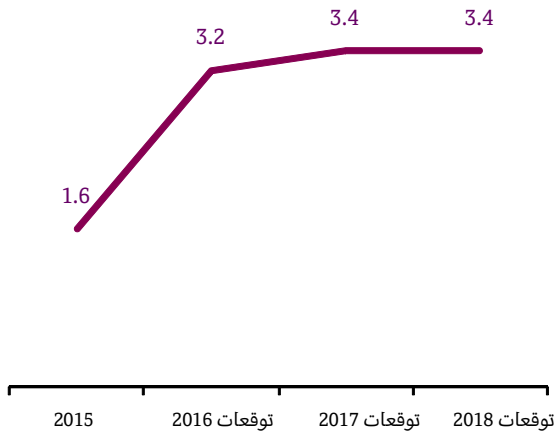

المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وهيفرأناليتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

من المتوقع أن يتقلص فائض الحساب الجاري في 2016 قبل أن يتعافى في 2017، بشكل يعكس التغير في أسعار النفط

من المتوقع أن يتراجع فائض الحساب الجاري إلى 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016 قبل الارتفاع إلى 6.6% في 2017 وإلى 6.0% في 2018. ويعكس هذا الوضع الحركة التي تشهدها أسعار النفط بالنظر إلى استحواذ قطاع النفط الغاز على ثلثي الصادرات القطرية. في ذات الوقت، من المتوقع استمرار نمو الواردات بسبب الطلب الداخلي القوي من المشاريع الاستثمارية الكبرى وارتفاع عدد السكان. ومن المنتظر أن يظل الحساب الرأسمالي والمالي في حالة عجز خلال الثلاث سنوات القادمة بسبب استمرار الاستثمارات القطرية بالخارج. ومن المتوقع أن يتم الاحتفاظ على مستوى الاحتياطيات الدولية عند ما يقارب 40 مليار دولار أمريكي، أي حوالي سبعة أشهر من تغطية الواردات.

ميزان الحساب الجاري

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

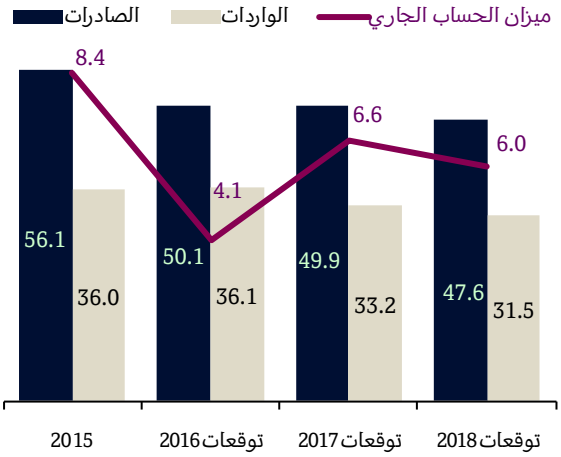

المصادر: مصرف قطر المركزي وهيفرأناليتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

من المفترض أن يؤدي انخفاض إيرادات النفط والغاز واستمرار الإنفاق الرأسمالي من طرف الحكومة إلى عجز في الموازنة

من المتوقع أن يسجل الميزان المالي الحكومي عجزاً بنسبة 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 و2.2% في 2017، قبل أن يتقلص إلى 0.4% في عام 2018. ومن المتوقع أن تشهد الإيرادات الحكومية تعافياً في 2017 مع ارتفاع أسعار النفط. علاوة على ذلك، من شأن فرض ضريبة القيمة المضافة (متوقعة عند نسبة 5%) أن تدعم إيرادات الحكومة في عام 2018 بحوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2018. وفي جانب المصروفات، من شأن ترشيد النفقات الجارية وتعافي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أن يقلص حصة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي، على الرغم من ارتفاع الاستثمارات العمومية. وقد أشارت الحكومة إلى نيتها تمويل العجز من خلال إصدار سندات دين. نتيجة لذلك، من المتوقع أن يرتفع الدين العام إلى 49.3% من الناتج المحلي الاجمالي في 2016 قبل أن يتراجع إلى 42.1% في ظل التعافي المرتقب في أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي الاسمي.

الميزان المالي

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

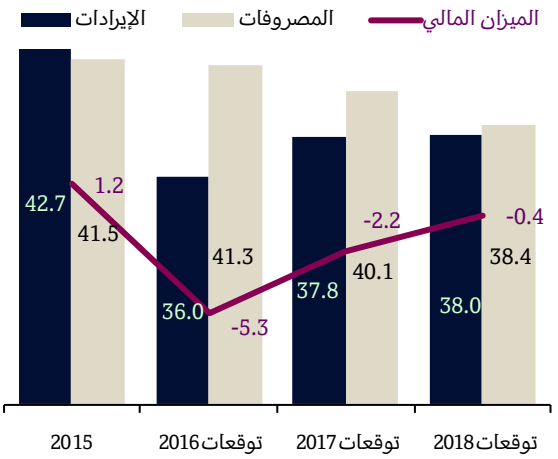

المصادر: مصرف قطر المركزي وهيفرأناليتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

السكان والقوة العاملة

لا يزال النمو السكاني قوياً حيث يستمر الاستثمار في المشاريع والتنويع الاقتصادي في العمل على اجتذاب العاملين الأجانب

نما عدد السكان في دولة قطر بوتيرة سريعة بلغت 10.7% في السنة في الفترة بين 2004 و2015. وخلال تلك الفترة، تضاعف عدد السكان ثلاث مرات من 0.8 مليون نسمة في 2004 إلى 2.4 مليون نسمة في 2015. وتزامن نمو عدد السكان مع مرحلتين رئيسيتين من النمو الاقتصادي، وهما مرحلة النمو الذي يعتمد على الغاز الطبيعي المسال والتي استمرت حتى 2011، والمرحلة الجارية من التنويع الاقتصادي التي بدأت في 2012. وكان النمو السكاني أسرع ما يكون في الفترة من 2004 إلى 2009، إذ بلغت نسبته 15.5% في السنة بسبب توافد عدد كبير من العاملين الأجانب للعمل في مشاريع توسعة منشآت النفط والغاز. ومن ثم تباطأ نمو السكان إلى 1.0% فقط في 2011 حيث انتهت تلك المرحلة. وفي الفترة من 2012 إلى 2015، بدأ النمو السنوي للسكان يتسارع مجدداً إلى 9.9% في السنة مع دخول دولة قطر في مرحلة جديدة من التنويع الاقتصادي، الأمر الذي اجتذب موجة جديدة من العمالة الوافدة خاصة في قطاع البناء. ونتوقع أن يستمر عدد السكان في التزايد بمعدل سنوي يبلغ 7.0% في المتوسط في الفترة 2016-2018 مع استمرار برنامج الاستثمار في البنية التحتية الذي سيجذب المزيد من العمالة الوافدة.

عدد السكان في منتصف العام

(مليون نسمة، معدل نمو سنوي مركب)

المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

يشكل الوافدون الذكور الشباب نسبة أعلى في التركيبة السكانية، حيث تراجعت نسبة السكان الإناث

التركيبة السكانية لدولة قطر غير متوازنة، حيث يشكل الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 49 عاماً ما يقرب من 60% من إجمالي عدد السكان. وتعكس هذه النسبة العدد الكبير من العمال الأجانب ذوي المهارات المنخفضة. وقد تجاوز نمو السكان الإناث (8.0% في السنة) نمو عدد الرجال (5.0%) خلال الفترة من 2009 إلى 2013 مما يعكس ارتفاع عدد العمال الأجانب ذوي المهارات العالية الذين يجلبون أفراد أسرهم معهم إلى البلاد، وارتفاع الطلب على العاملات الإناث في قطاع الخدمات. لكن على مدى العامين الماضيين، تباطأ نمو السكان الإناث (6.8% في السنة بالمقارنة مع 9.5% للذكور) حيث أن مرحلة التنويع تتطلب وجود عدد أكبر من عمال البناء الذكور. ونتيجة لذلك تراجعت نسبة الإناث من ذروتها في عام 2013 التي بلغت 26.3% إلى 24.5% في عام 2015.

السكان حسب العمر والنوع

(% من السكان، 2015)

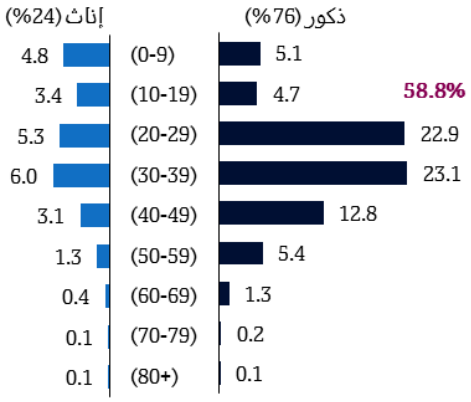

المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وقسم الاقتصاد في QNB

تتزايد أعداد القوة العاملة بوتيرة سريعة مع ارتفاع مستوى المهارات

بعد أن تباطأ نمو القوى العاملة في الفترة 2010-2011، عاد لينمو بقوة بمعدل سنوي بلغ 9.3% ليصل إلى 1.7 مليون في 2014. ويشكل الأجانب 94.5% من إجمالي حجم القوى العاملة. وقد ارتفعت نسبة العمالة الماهرة ضمن القوى العاملة من 20.6% في 2010 إلى 22.9% في 2014. ويشير ذلك إلى أن التزام قطر بالاستثمار في رأس المال البشري تماشياً مع رؤية قطر 2030 يعمل على رفع مستوى مهارة القوى العاملة. كما يرجح أن يؤدي برنامج التنويع الاقتصادي المستمر إلى زيادة عدد الوظائف التي تتطلب مهارات عالية في المستقبل.

القوى العاملة حسب المهارات

(آلاف، % من الحصص الموضحة)

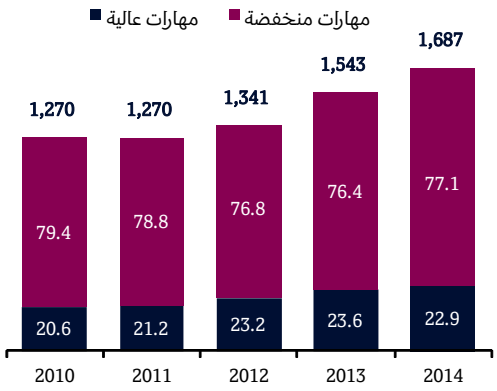

المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وقسم الاقتصاد في QNB

ملاحظة: آخر بيانات متوفرة تعود للعام 2014

معدل المشاركة في القوة العاملة مرتفع، والمجال مفتوح لنمو مشاركة المرأة القطرية

المعدل الكلي للمشاركة في القوة العاملة في قطرمرتفع إذ بلغت نسبته 87.6% من السكان الذين هم في سن العمل (15 سنة أو أعلى) في عام 2014. وبالنسبة للذكور، كانت نسبة مشاركتهم في القوة العاملة مرتفعة جداً حيث بلغت 96.1% في عام 2014 بينما كان معدل مشاركة الإناث 53.7%. وقد ازداد معدل مشاركة الإناث القطريات من 34.1% في 2011 إلى 35.3% في 2014. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن التوسع في الأيدي العاملة المحلية سيوفر مصدراً إضافياً للنمو الاقتصادي في المستقبل.

معدل المشاركة في القوى العاملة حسب النوع

(% من السكان البالغين سن العمل)

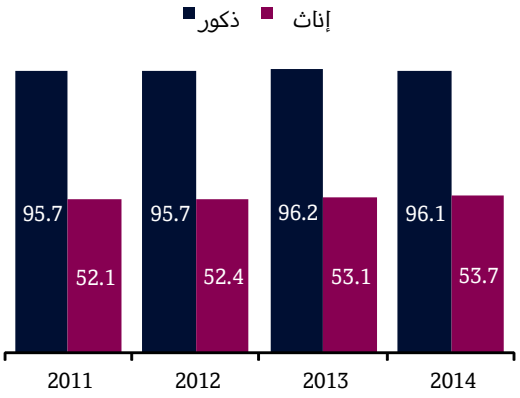

المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وقسم الاقتصاد في QNB
ملاحظة: آخر بيانات متوفرة تعود للعام 2014

لازال قطاع البناء هو الأكبر من حيث استيعاب العاملين

يعمل عدد كبير من القوة العاملة الأجنبية في قطاع البناء (39.8%). وقد أدى برنامج الإنفاق الكبير في البنية التحتية إلى زيادة الطلب على العمالة في بناء المشاريع العقارية والنقل ومشاريع أخرى في البنية التحتية (أنظر فصل المشاريع). ويشكل العمال الذين يعملون في قطاع التعدين والمحاجر 5.9% فقط من إجمالي القوى العاملة حيث يعتمد هذا القطاع على المعدات الآلية بشكل كبير. كما أن حصة قطاع التعدين والمحاجر من العمال تشهد انخفاضاً (6.4% في عام 2011)، ويرجع ذلك إلى مسار التنويع الاقتصادي المتواصل. وشكل القطريون ما نسبته 5.6% من القوة العاملة في عام 2014، ويعمل 88% منهم في المؤسسات الحكومية أو الشركات المملوكة للدولة، حيث يقدم القطاع الحكومي رواتب ومزايا أكثر جاذبية للمواطنين. وفيما بعد عام 2022، مع انتهاء مرحلة بناء المشاريع وتحول قطر نحو اقتصاد قائم على المعرفة، نتوقع أن ترتفع نسب العاملين في قطاعات مثل التعليم (2.5% في 2014، بارتفاع من نسبة 2.1% في عام 2011) والصحة (1.7%) والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية (1.7%) في المستقبل.

القوة العاملة حسب القطاع

(% حصة، 2014)

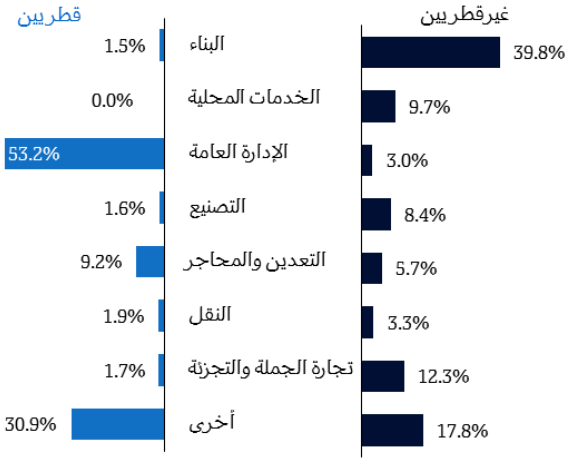

المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وقسم الاقتصاد في QNB
ملاحظة: آخر بيانات متوفرة تعود للعام 2014

المشاريع

تحوّل تركيز الإنفاق الاستثماري إلى القطاع غير النفطي منذ 2011، وهو الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي

ترتكز التنمية في قطر على مجموعة من المشاريع الاستثمارية التي تنفذها الحكومة والشركات المملوكة للدولة. وتدفع مشاريع البنية التحتية نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد، وأيضاً بشكل غير مباشر حيث تعمل على جذب العاملين الأجانب الذين يزيدون الاستهلاك. وقد مر الإنفاق الاستثماري بمرحلتين. امتدت المرحلة الأولى من 2000 إلى 2011 وكانت مدفوعة في الأساس بتوسعة منشآت الغاز الطبيعي المسال. وقد وصلت هذه المرحلة إلى ذروتها في عام 2008. وأعقب ذلك المرحلة الثانية التي ركزت على التنويع الاقتصادي وبدأت في عام 2012 ويتوقع أن تتواصل حتى نهاية العقد الجاري. ويتوقع أن يرتفع الإنفاق الاستثماري في القطاع غير النفطي تماشيا مع رؤية قطر الوطنية 2030 واستعداداً لنهائيات كأس العالم 2022 على نحو يتجاوز مستويات الاستثمار التي شهدتها مرحلة توسع منشآت الغاز الطبيعي المسال.

من المقرر أن يرتفع الإنفاق على المشاريع في المستقبل، مما سيؤدي إلى استدامة النمو

من المقرر أن يرتفع الإنفاق الاستثماري خلال السنوات القادمة حيث ستتسارع وتيرة تنفيذ عدد من المشاريع الرئيسية. فعلى سبيل المثال، تتواصل وتيرة العمل في مشروع لوسيل للتطوير العقاري البالغ قيمته 45 مليار دولار أمريكي، كما هو الحال بالنسبة لمشاريع كبرى أخرى مرتبطة بالسكك الحديدية وشبكة الطرق ونظام الصرف الصحي، والمرافق العامة ومشاريع أخرى للبنية التحتية. وفي 2016، تم الإعلان عن مشروعين كبيرين جديدين حتى الآن، مشروع توسعة مطار حمد الدولي بقيمة تبلغ 8.0 مليار دولار أمريكي، ومشروع توسعة نظام نقل الكهرباء بقيمة 3.3 مليار دولار أمريكي من طرف المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء).

تشكل مشاريع التشييد ومشاريع النقل الجزء الأكبر من ميزانيات المشاريع

تشكل المشاريع العقارية التي تشمل المشاريع السكنية والمختلطة والتجارية الحصة الأكبر من الإنفاق على المشاريع، مما يعكس الطلب المتزايد الناتج عن النمو السكاني السريع. وتستحوذ مشاريع لوسيل وبروة الخور العقارية لوحدها على 25% من الإنفاق على المشاريع الكبرى. وفي قطاع النقل، يجري العمل على بناء طرق جديدة وسكك حديدية وأعمال توسعة للمطار والموانئ. وإلى جانب ذلك، يعمل النمو السكاني على دفع الطلب على الخدمات، مثل الصرف الصحي والماء والكهرباء. وبينما شكّل النفط والغاز الجزء الأكبر من المشاريع خلال الفترة 2000-2011، يقدر أن تبلغ حصتهما 9.2% فقط من إجمالي موازنة المشاريع بين 2015 و2018. ومن غير المرجح أن يتم البدء في مشاريع غاز جديدة في الأعوام القليلة القادمة. وفي قطاع النفط، بدأ تنفيذ أو إرساء مشاريع بهدف الحفاظ على معدلات الانتاج في الحقول القائمة، وقد بدأت شركة قطر للبترول تنفيذ مشروع بقيمة 11 مليار دولار لتعزيز الإنتاج في حقل بو الحنين، كما تم منح شركة النفط الدولية (توتال) مؤخراً حقوق إدارة حقل الشاهين، أكبر حقل نفط في قطر، ابتداء من 2017. وقد وعدت توتال باستثمار 2.0 مليار دولار خلال خمس سنوات للحفاظ على مستويات الإنتاج على الأقل.

الإنفاق الاستثماري

(مليار دولار أمريكي)

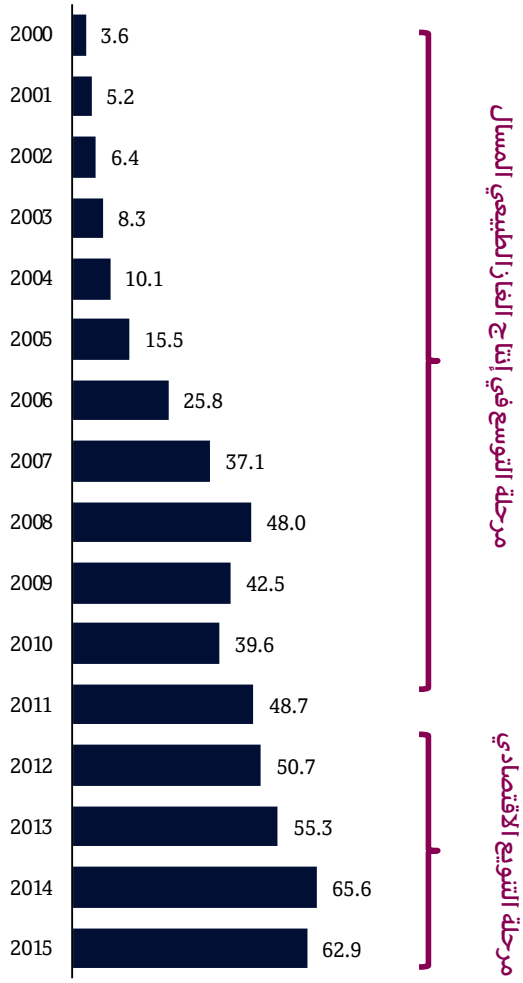

المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وهيفرأناليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

الإنفاق الاستثماري حسب القطاع (2015-2018)

(% حصص موضحة)

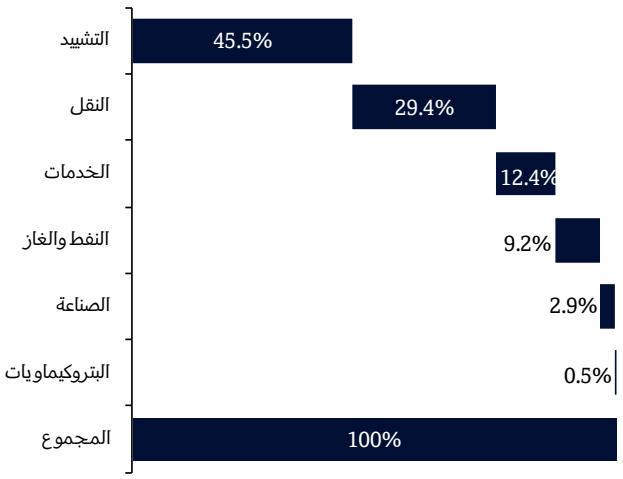

المصادر: مشاريع ميد وقسم الاقتصاد في QNB

المشاريع الكبرى (كما في أغسطس 2016)

المشروع	القطاع	تاريخ الاستكمال	الميزانية (مليار دولار أمريكي)	ملاحظات
مشروع لوسيل متعدد الاستخدام	البناء	2019	45.0	مشروع لتطوير الواجهة المائية لشمال الدوحة. المطور الرئيسي هو شركة الديار القطرية، وهي عبارة عن صندوق للاستثمار العقاري تابع لجهاز قطر للاستثمار. وتشمل هذه المرحلة الجزر والمنشآت البحرية والسكنية والأحياء التجارية ومناطق الأعمال.
شبكة السكك الحديدية المتكاملة في قطر	النقل	2026	40.0	يشمل نطاق المشروع 260 كلم من خطوط المترو والسكك الحديدية الخفيفة في الدوحة و400 كلم من خطوط السكك الحديدية الرئيسية، بما في ذلك خط سكك حديدية لنقل الركاب والبضائع يربط بين راس لفان ومسيعيد عبر الدوحة، وخط سريع للسكك الحديدية بين مطار حمد الدولي الجديد ووسط مدينة الدوحة، وخط سكك حديدية لنقل البضائع سيتم ربطه بشبكة دول مجلس التعاون الخليجي المخطط لها. يجري حاليا حفر الأنفاق وبناء المحطات.
مطار حمد الدولي	النقل	2020	23.5	هذا المشروع مؤلف من مرحلتين. وبلغت قيمة المرحلة الأولى 15.0 مليار دولار لتطوير مطار حمد الدولي. وتبلغ قيمة المرحلة الثانية 8.0 مليار دولار لتوسيع المطار ويتوقع أن يتم إرساءها في عام 2016. وتشمل خطة التوسعة زيادة حجم المطار بمقدار 50%، بإضافة 24 بوابة للطائرات وتوسعة صالتين داخل المطار (D وE).
برنامج أشغال للطرق السريعة	النقل	2018	20.0	هذا المشروع هو جزء من خطط أشغال لتطوير عدد من الطرق السريعة الرئيسية.
برنامج أشغال للطرق المحلية وشبكة الصرف الصحي	النقل	2019	14.6	شبكة من الطرق وشبكات الصرف الصحي والمرافق والبنية التحتية ذات الصلة.
إعادة تطوير حقل "بو الحنين" للنفط	النفط	2028	11.0	تهدف قطر للبترول إلى زيادة إنتاج النفط الخام في قطر. ومن المتوقع أن يضاعف الاستثمار في مرافق جديدة القدرة الإنتاجية حتى تبلغ 90 ألف برميل في اليوم، فضلا عن إطالة عمر الحقل.
تطوير حقل برزان للغاز	الغاز	2020	10.3	تخطط راس غاز لزيادة إمدادات الغاز إلى السوق المحلية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة ولاستخدامات صناعية أخرى. ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في وقت لاحق هذا العام.
مشروع بروة الخور العقاري	البناء	2025	10.0	مشروع تطوير عقاري متعدد الاستخدام (يضم فلل ومنازل ريفية ومصاطب وشقق وفندقين وملعب مائي وملعب جولف ومراكز تسوق) ويقع شمال مدينة الدوحة.
الخزانات الكبرى لتأمين المياه	المرافق العامة	2026	7.7	قامت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) بإطلاق مشاريع للحفاظ على مخزون المياه الاستراتيجي طوال الأسبوع داخل شبكتها من أجل مواجهة الطلب المتزايد على الماء.
المدينة التعليمية	البناء	2016	7.5	يشمل هذا المشروع الحرم الجامعي والمدارس وواحة قطر للعلوم والتكنولوجيا والمرافق المرتبطة بها.
ميناء حمد	النقل	2020	7.4	ميناء جديد يقع جنوب مدينة الدوحة، وسيحل محل الميناء القديم الكائن بوسط الدوحة. سيتم الانتهاء من المشروع في ثلاثة مراحل، وستبلغ القدرة الاستيعابية السنوية للمشروع 1.7 مليون طن من الحمولة و 1 مليون طن من الحبوب و500,000 مركبة
اللؤلؤة - قطر	البناء	2017	7.0	مشروع جزيرة صناعية قرب الخليج الغربي، المنطقة التجارية للدوحة، يجري العمل فيه . وهو أول تطوير عقاري يتيح الامتلاك لغير القطريين.
مشروع مشيرب العقاري متعدد الاستخدام	البناء	2016	5.5	مشروع عقاري لتطوير وسط الدوحة ويهدف إلى الحفاظ على عناصر التراث الثقافي. وسيستوعب المشروع أكثر من 27,000 من السكان ويشتمل على مناطق تجارية وثقافية وترفيهية.
ملاعب كأس العالم 2022	البناء	2020	4.0	تم إرساء مناقصة لبناء واحد من ملاعب كرة القدم (البيت بالخور) لاستضافة كأس العالم 2022. معظم الملاعب لديها قدرة لاستيعاب بين 40 إلى 50 ألف مشجع، في حين أن ملعب لوسيل ستكون له قدرة استيعاب تبلغ 86 ألف وسيقام فيه حفل الافتتاح والمباراة النهائية.
مناطق قطر الاقتصادية	البناء	2018	3.2	تقوم شركة مناطق، المعروفة سابقا باسم شركة المناطق الاقتصادية، بتطوير ثلاثة مناطق اقتصادية رئيسية جديدة في مواقع مختلفة. وقد تم فعلاً إرساء مناقصة لتصميم وبناء واحدة من هذه المناطق، وهي راس بوفنطاس. وهي عبارة عن مجمع للمخازن واللوجستيات يوجد قريباً من المطار الجديد، وسيغطي مساحة 4 كم مربع. كما أن هناك مخطط لإنشاء منطقة لمواد البناء والخدمات بمساحة 38 كم مربع بمنطقة الكرعانة جنوب المنطقة الصناعية، ومنطقة للصناعات الخفيفة بمساحة 34 كم مربع في منطقة أم حالول قريبا من ميناء حمد الجديد.

المصادر: مشاريع ميد وقسم الاقتصاد في QNB

النفط والغاز

استقر انتاج النفط والغاز حيث عوّض ارتفاع انتاج الغاز عن تراجع الانتاج من النفط الخام في السنوات الأخيرة

بلغ إجمالي إنتاج قطر في عام 2015 من النفط والغاز 5.0 مليون برميل نفط مكافئ في اليوم، أي دون تغيير من السنة السابقة. لكن وراء هذا الرقم الإجمالي للإنتاج، كان هناك تغيير بسيط في تركيبة إنتاج النفط والغاز. فقد ارتفع انتاج الغاز، الذي شكل 65.2% من إجمالي إنتاج النفط والغاز في 2015، بنسبة 4.2% بشكل يعكس الانتعاش من التراجع الذي شهده إنتاج الغاز بنسبة 2.0% في 2014 بسبب إغلاقات منشآت الإنتاج للصيانة بشكل أساسي. وقد تباطأ النمو في إنتاج الغاز في السنوات الأخيرة نتيجة لإيقاف الحكومة أي أعمال استكشاف للغاز في حقل الشمال. وفي الوقت ذاته، شهد إنتاج النفط الخام والمكثفات (بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي)، التي كانت تشكل 34.8% من الإنتاج النفطي في 2015، تراجعاً للعام الثالث على التوالي.

إنتاج النفط والغاز

(مليون برميل نفط مكافئ في اليوم)

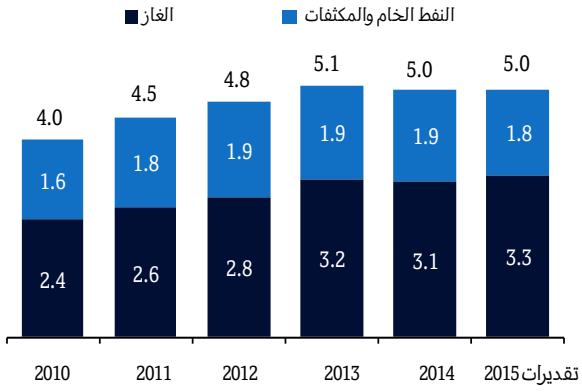

المصادر: بي بي وقسم الاقتصاد في QNB

تلعب قطر دوراً رئيسياً في سوق الغاز الطبيعي المسال في العالم، والذي يتوقع أن يشهد تجاوز المعروض للطلب حتى عام 2020 على الأقل

نما السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال بشكل كبير خلال العقد الأخير. وزاد معروض الغاز الطبيعي المسال بمتوسط 1.1 مليون برميل نفط مكافئ في اليوم كل سنة منذ 2005. وظهرت قطر كمساهم رئيسي في الزيادة الهائلة في المعروض حيث أصبحت أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، واستحوذت على ما يقرب من ثلث صادرات الغاز الطبيعي المسال في العالم في 2015. لكن يتأثر حالياً سوق الغاز الطبيعي المسال بارتفاع المعروض وانخفاض الأسعار التي ترتبط بأسعار النفط الخام وتشهد تراجعاً منذ منتصف عام 2014. وقد أدى ارتفاع الأسعار في الماضي إلى تشجيع الإنتاج والاستثمار بشكل كبير. نتيجة لذلك، تجاوز المعروض الحالي مستوى الطلب، كما يتوقع أن تجلب الاستثمارات الماضية من طرف روسيا والولايات المتحدة وأستراليا مزيداً من المعروض خلال السنوات القادمة، مما سيبقي المعروض أكبر من الطلب في السوق حتى عام 2020 على الأقل.

آفاق العرض والطلب على الغاز الطبيعي المسال في العالم

(مليون برميل نفط مكافئ في اليوم)

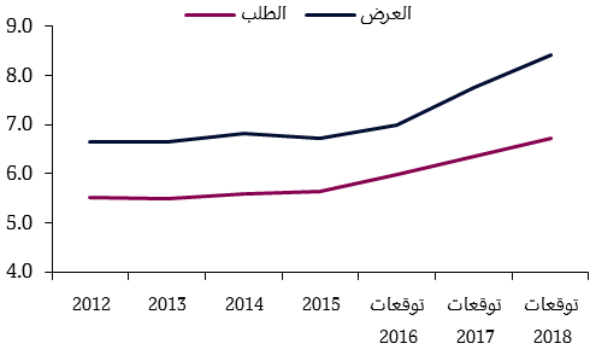

المصادر: مجموعة بوستن الاستشارية وغولدمان ساكس ووكالة الطاقة الدولية وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

من المرتقب أن يرتفع الاستهلاك المحلي من الغاز لكن الصادرات استقرت بسبب إيقاف الحكومة لمزيد من الاستكشافات

شكلت صادرات الغاز الطبيعي المسال (58.6%) والأنابيب (10.9%) الحصة الأكبر من إنتاج الغاز بينما بلغ الإنتاج المحلي مستوى قياسي عند نسبة 24.9% في 2015. ولم ترتفع صادرات الغاز بسبب قرار الحكومة بإيقاف أي استكشافات أو تنقيب إضافي، ومن المتوقع أن يستمر ذلك خلال المدى التوسط، مما سيبقي الصادرات في مستوى مستقر. ومن جانب آخر، شهد الاستهلاك المحلي نمواً قوياً في السنوات الأخيرة وزادت حصته من الإنتاج من 14.3% في 2011 إلى 24.9% في 2015. ومن المنتظر أن يؤدي النمو السكاني المتوقع وتواصل الاستثمارات الكبيرة على مشاريع البنية التحتية إلى زيادة الاستهلاك المحلي مستقبلاً. واستجابة لذلك، قامت الحكومة بالبدء في مشروع برزان، وهو مشروع بقيمة 10.3 مليار دولار لتطوير إنتاج الغاز من أجل تلبية الطلب المتزايد في قطاعي الطاقة والمياه بشكل أساسي، حيث من المنتظر أن يبدأ الإنتاج في النصف الثاني من العام الجاري. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ترتفع حصة إنتاج الغاز للاستخدام المحلي إلى 28.0% بحلول عام 2018.

إنتاج الغاز حسب الاستخدام

(مليون برميل نفط مكافئ في اليوم، نسب الحصص موضحة)

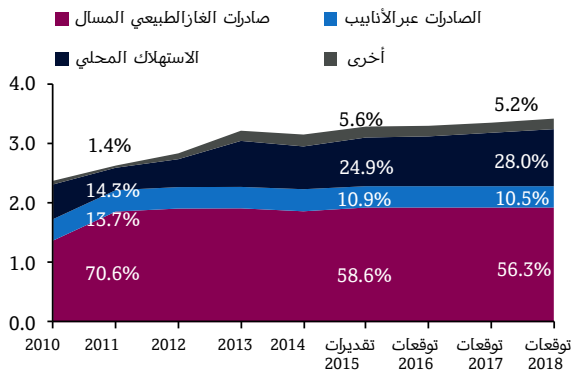

المصادر: بي بي وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

سيستمر إنتاج النفط في التراجع بشكل طبيعي، لكن الاستثمارات جارية لتعزيز الإنتاج

بلغ الإنتاج من سوائل النفط في 2015 ما مجموعه 1.8 مليون برميل في اليوم، منها 0.7 مليون برميل في اليوم عبارة عن نفط خام والباقي في شكل مكثفات وسوائل الغاز الطبيعي (NGL). وتراجع إنتاج النفط الخام في 2015 بسبب نضوج حقول النفط الرئيسية في قطر. مستقبلاً، من المتوقع أن يستمر تراجع إنتاج النفط الخام. ومن أجل الحد من هذا الانخفاض، بدأت شركة قطرللبترول بتنفيذ برنامج لإعادة تطوير حقلي بو الحنين ودخان للتعويض عن الانخفاض الطبيعي وتعزيز الإنتاج في المدى المتوسط. إلى جانب ذلك، فازت شركة توتال بمناقصة للاستحواذ على 30% من حقل الشاهين، وهو أكبر حقل نفطي في قطر بإنتاج يقدر بـ 300 ألف برميل في اليوم، ابتداءً من 2017 لتعوض شركة ميرسك التي تشغل الحقل حالياً. وقد وعدت توتال باستثمار 2.0 مليار دولار خلال خمس سنوات للحفاظ على مستويات الإنتاج على الأقل. لكن ورغم هذه الجهود، نتوقع أن يتراجع إنتاج النفط الخام في المدى القريب إلى 36.7% من إجمالي إنتاج سوائل النفط بحلول عام 2018. ومن المتوقع أن تحافظ المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي على مستوياتها حيث من المنتظرأن تبلغ 63.3% من إجمالي إنتاج النفط بحلول عام 2018.

إنتاج النفط الخام والمكثفات

(إنتاج مليون برميل في اليوم، نسب الحصص موضحة)

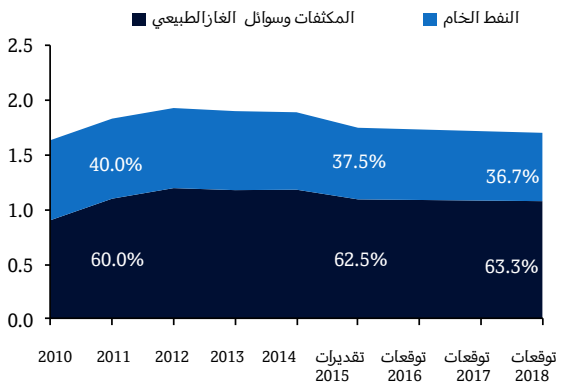

المصادر: بلومبيرغ وبي بي وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

مؤشرات الاقتصاد الكلي

	2011	2012	2013	2014	2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
مؤشرات القطاعات الحقيقية								
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	13.4	4.7	4.4	4.0	3.6	3.2	3.8	4.1
القطاع النفطي	15.0	1.2	0.1	-0.6	-0.5	0.0	0.7	1.0
القطاع غيرالنفطي	11.0	9.9	10.4	9.8	8.2	6.5	6.9	7.0
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (ملياردولارأمريكي)	167.8	186.8	198.7	206.2	164.6	163.9	188.0	204.1
النمو (%)	35.7	11.4	6.4	3.8	-20.2	-0.5	14.7	8.6
القطاع غيرالنفطي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	41.2	42.0	44.3	47.5	61.4	67.7	65.1	66.2
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولارأمريكي)	145.7	146.2	142.5	135.8	116.5	121.8	128.9	125.8
تضخم أسعارالمستهلكين (%)	1.2	2.3	3.2	3.4	1.6	3.2	3.4	3.4
الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	5.2	13.8	19.3	12.3	1.2	-5.3	-2.2	-0.4
الإيرادات	33.8	37.0	47.6	45.7	42.7	36.0	37.8	38.0
المصروفات	28.6	23.3	28.3	33.4	41.5	41.3	40.1	38.4
الدين العام	36.0	37.2	33.1	32.3	40.3	49.3	45.3	42.1
القطاع المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)								
ميزان الحساب الجاري	31.1	33.2	30.4	24.0	8.4	4.1	6.6	6.0
ميزان السلع والخدمات	46.5	47.2	43.1	37.0	20.1	14.0	16.8	16.1
الصادرات	72.6	76.5	72.7	68.0	56.1	50.1	49.9	47.6
الواردات	-26.1	-29.3	-29.7	-31.0	-36.0	-36.1	-33.2	-31.5
ميزان الدخل	-7.9	-6.5	-5.2	-4.5	-2.2	-1.7	-1.9	-1.9
ميزان التحويلات	-7.5	-7.5	-7.4	-8.5	-9.5	-8.2	-8.2	-8.2
ميزان الحساب الرأسمالي والمالي	-39.2	-23.8	-26.2	-23.8	-11.9	-4.8	-6.0	-5.3
الاحتياطيات الدولية (تغطية الواردات)	3.7	6.7	7.9	8.7	7.5	6.9	6.9	6.9
الدين الخارجي	76.9	84.8	80.4	79.5	80.6	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة
المؤشرات النقدية								
نمو النقد وشبه النقد	17.1	22.9	19.6	10.6	3.4	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة
الفائدة بين البنوك (%، 3 شهور، نهاية الفترة)	1.5	1.1	1.1	1.5	2.5	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة
سعرالصرف دولارأمريكي: ريال قطري (متوسط)	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64
بنود المذكرة								
السكان (مليون)	1.73	1.83	2.00	2.22	2.44	2.63	2.82	2.99
النمو (%)	1.0	5.8	9.3	10.6	10.0	7.9	7.1	6.1
إنتاج النفط (1000 برميل في اليوم)	1,834	1,931	1,903	1,893	1,751	1,731	1,708	1,698
متوسط إنتاج الغازالخام (ملياقدم مكعب في اليوم)	14.1	15.2	17.2	16.8	17.6	17.6	17.9	18.3
متوسط سعرخام برنت (دولارأمريكي للبرميل)	110.9	111.7	108.8	99.5	53.6	44.7	55.0	57.9

المصادر: بي بي وصندوق النقد الدولي ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء ومصرف قطرالمركزي وهيفرأناليتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

مطبوعات مجموعة QNB

تقاريرالرؤى الاقتصادية الأخيرة

قطر– يونيو 2016

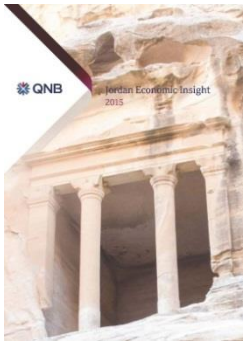

الأردن - 2015

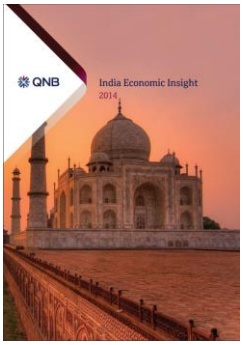

الهند - 2016

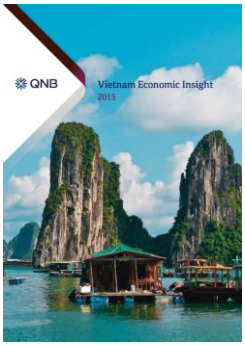

فيتنام - 2015

الصين - 2015

الإمارات - 2013

قطر- فبراير2015

قطر- سبتمبر2015

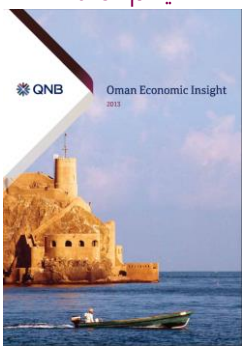

عمان - 2013

الكويت - 2015

تقاريرقطر

الراصد الشهري لدولة قطر

التحليلات الاقتصادية الأخيرة

السياسات النقدية يُتوقع أن تدعم الاقتصاد الياباني

الظروف مهيأة لقيام بنك الاحتياطي برفع سعرالفائدة لمرة واحدة في 2016

السياسات النقدية الميسرة تتيح للأسواق الناشئة مهلة لالتقاط الأنفاس

تحفيزات بنك إنجلترا لن تحل المشكلات الهيكلية المرتبطة بالخروج من الاتحاد الأوربي

أسواق النفط تستعيد التوازن في عام 2017

النمو العالمي يستعصي على التوقعات

ورطة البنوك الايطالية

قطرتتوقع نمواً بنسبة 3.3% في 2016 مع استمرارالإنفاق الاستثماري

تأثيرخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي على الأسواق المالية

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي: صداع جديد للاقتصاد العالمي

سوق الغازالطبيعي المسال: فائض في المعروض حتى عام 2020 ثم نقص بعد ذلك

الاستفتاء على الخروج من الاتحاد الأوربي: من المرجح بقاء بريطانيا ضمن الاتحاد

الحوافزالصينية تعززالنشاط الاقتصادي، ولكنها أيضاً تزيد المخاطر

هل أصبحت الأسواق الناشئة أكثرعرضة للتأثيربرفع أسعارالفائدة من قبل بنك الاحتياطي ؟

الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يهزقناعات الأسواق

ما هو سبب الانتعاش الأخيرفي أسعارالنفط؟

نمو مطرد ولكن متواضع في منطقة اليورو

انتعاش متواضع في الولايات المتحدة لكن إمكانية رفع أسعارالفائدة تظل قائمة

الفرص والتحديات في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2016

رد فعل محدود للسوق تجاه نتائج اجتماع الدوحة

إبراء ذمة وإشعاربحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقريروالتحقق منها بعناية، غيرأن مجموعة بنك قطرالوطني لا تقبل أي مسئولية مهما كانت عن أي خسائرمباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومتى تم التعبيرعن أي رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر، ولا يجوزنسبة هذا الرأي لأي طرف آخر. تم توزيع التقريرمجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطرالوطني، ولا يجوزنسخه سواء كليا أو جزئيا بدون تصريح.

الفروع والمكـاتب التمثيلية الدولية لـ QNB

الصين
الطابق 9، غرفة 930
المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي،
100 سنشوري افينيو،
منطقة بودنغ الجديدة،
شانغهاي
الصين
الهاتف: 8980 6877 8621 +
الفاكس: 8981 6877 8621 +
QNBchina@qnb.com

فرنسا
65 شارع دلينا
75116 باريس
فرنسا
الهاتف: 0077 23 53 1 33+
الفاكس: 0070 23 53 1 33+
QNBParis@qnb.com

إيران
المكتب التمثيلي
بناية نفاك - الطابق السادس
وحدة 14 أفريقيا طهران
إيران
الهاتف: 814 889 88 21 98+
الفاكس: 824 889 88 21 98+
QNBIran@qnb.com

الكويت
برج العربية،
شارع أحمد الجابر
منطقة شرق
ص.ب. 583
دسمان 15456
الكويت
الهاتف: 7023 2226 965+
الفاكس: 7031 2226 965+
QNBKuwait@qnb.com

لبنان
شارع أحمد شوقي
مبنى كابيتال بلازا
ميناء الحصن سوليدير- بيروت
لبنان
الهاتف: 222 762 1 961+
الفاكس: 177 377 1 961+
QNBLebanon@qnb.com

موريتانيا
سيتي سنتر الخيمة
10 شارع مامادو كوناتي
موريتانيا
الهاتف: 45249651 222+
الفاكس: 9655 4524 222+
QNBMauritania@qnb.com

عمان
مبنى QNB
منطقة MBD - مطرح
مقابل مصرف عمان المركزي
ص.ب. 4050
الرمزالبريدي: 112، روي
عمان
الهاتف: 3555 2478 968+
الفاكس: 9233 2477 968+
QNBOman@qnb.com

سنغافورة
ثري تيماسيك أفنيو
01-27، برج سينتينيال
سنغافورة 039190
سنغافورة
الهاتف: 0866 6499 65+
الفاكس: 9679 6884 65+
QNBSingapore@qnb.com

جنوب السودان
جوبا
ص.ب. 587
جنوب السودان
QNBSouthSudan@qnb.com

السودان
طريق أفر يقيا - العمارات
شارع رقم 9، ص.ب. 8134
السودان
الهاتف: 0000 48 183 249+
الفاكس: 6666 48 183 249+
QNBSudan@qnb.com

المملكة المتحدة
51 شارع غروسفينور
لندن WIK 3HH
المملكة المتحدة
الهاتف: 2600 647 207 44+
الفاكس: 2647 647 207 44+
QNBLondon@qnb.com

فيتنام
مركزسايجون للتجارة – الطابق 31
شارع 37 تون داك ثانج، المنطقة 1
مدينة هو تشي منه
الهاتف: 7525 3911 8 84+
الفاكس: 082 100 939 8 84+
QNBvietnam@qnb.com

اليمن
مبنى QNB
شارع الزبيري
ص.ب. 4310 صنعاء
اليمن
الهاتف: 517517 1 967+
الفاكس: 517666 1 967+
QNBYemen@qnb.com

شركات QNB التابعة والزميلة

الجزائر
بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: 2/2191881 213+
الفاكس:21918878 213+

البحرين
بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: 17225227 973+
الفاكس: 17227225 973+

مصر
QNB الأهلي
دار شامبليون
5 شارع شامبليون، مركز المدينة 2664
القاهرة
مصر
الهاتف: 7000 2770 202+
الفاكس: 7099 2770 202+
Info.QNBAA@QNBALAHLI.COM

الهند
edQNB (India) Private Limit
802 تي سي جي - المركزالمالي
مجمع باندرا كيرلا،
شرق باندرا
مومباي 400051
الهند
الهاتف: 26525613 22 91+

إندونيسيا
برج QNB إندونيسيا، 18 بارك
جي آي. جندرال سودريمان كاف.
52-53 جاكرتا 12190
الهاتف: 5155 515 21 62+
الفاكس: 5388 515 21 62+
qnbkesawan.co.id

العراق
مصرف المنصور
شركة زميلة
ص.ب. 3162
مكتب بريد العلوية
منطقة الوحدة بغداد
الهاتف: 7175586 1 964+
الفاكس: 7175514 1 964+

الأردن
بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة زميلة
ص.ب. 7693
الرمز البر يدي 11118 عمّان
الأردن
الهاتف: 5200400 6 962+
الفاكس: 5678121 6 962+

ليبيا
مصرف التجارة والتنمية
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر
ص.ب 9045، البرقاء
بنغازي
ليبيا
الهاتف: 230 080 619 218+
الفاكس: 115 097 619 218+
www.bed.ly

فلسطين
بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: 2986270 2 970+
الفاكس: 2986275 2 970+

قطر
شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
ص.ب. 22310 الدوحة
قطر
الهاتف: 2812 4468 974+
الفاكس: 2616 4468 974+

سويسرا
QNB سويسرا
كي دو مونت بلان 1
1201 جنيف،
سويسرا
الهاتف: 7070 22907 41+
الفاكس: 7071 22907 41+

سورية
QNB سورية
شارع بغداد
ص.ب. 33000 دمشق
الهاتف: 1000 2290-11 963+
الفاكس: 32221 44-11 963+

تونس
QNB - تونس
شركة زميلة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 320 - 1080 رمزبريد تونس
تونس
الهاتف: 3555 7171 216+
الفاكس: 3111 7171 216+

تركيا
فاينانس بنك
منطقة أسن تبه، شارع بويكدر
مبنى كريستال كول، رقم 215
شيشلي، إسطنبول
الهاتف: 22245249651+
الفاكس: 9655 4524 222+
dstk@finansbank.com.tr

الإمارات العربية المتحدة
البنك التجاري الدولي
شركة زميلة
ص.ب. 4449 دبي،
شارع الرقة، الديره
الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: 2275265 04 971+
الفاكس: 2279038 04 971+

بنك قطر الوطني ش.م.ق.
ص.ب ١٠٠٠، الدوحة، قطر

هاتف: ٧٤٠٧ ٤٤٤٠ ٩٧٤+
فاكس: ٣٧٥٣ ٤٤٤١ ٩٧٤+

qnb.com